الأميركية تتحدث عن استمرار السيطرة الاسرائيلية على «معظم» هضبة الجولان باستثناء تعديلات طفيفة. وفي مجال تعليقه على هذه الأنباء، قال اسحق رابين انه تم التوصل الى تفاهم حول حرية المناورة بخصوص هضبة الجولان في حالة إجراء مفاوضات سياسية مع سوريا؛ واضاف موضحا حقيقة الموقف الأميركي، ان الولايات المتحدة تتفهم بشكل خاص «مشاكل اسرائيل الأمنية، خاصة ما يتعلق منها بهضبة الجولان» (**هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢٤).

اما اجراءات «معاقبة» اسرائيل التي عبرت عن «غضب» الادارة الأميركية من التصرف الاسرائيلي، فقد تمثلت بتعليق العمل بمذكرة التفاهم الاستراتيجي التي كانت قد وقعت في واشنطن قبل اسبوعين من قرار الجولان، وبفرض عقوبات اقتصادية شملت وقف العمل بقرار شراء معدات عسكرية من اسرائيل بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. وبلغت «ازمة» العلاقات بين البلدين ذروتها بالحديث الذي اسمعه مناحيم بيغن الى صموئيل لويس سفير الولايات المتحدة في اسرائيل يوم ١٩٨١/١٢/٢٠، واعلن فيه رفض اسرائيل للموقف الأميركي، وتمسكها بقرار ضم الجولان، كما ابلغه قرار اسرائيل بالغاء مذكرة التفاهم الاستراتيجي المعقودة بين الطرفين، وحرص بيغن على نشر نص الحديث امام الرأي العام بواسطة اريبه ناؤور سكرتير الحكومة، الذي خرج الى الصحافيين، بعد اجتماع الحكومة الاسرائيلية، يوم ١٩٨١/١٢/٢١، ليقرأ عليهم نص حديث بيغن للسفير الأميركي. وقيل في هذا السياق، ان اهداف بيغن من نشر اقواله امام الرأي العام كانت «لتصعيد» الموقف مع الولايات المتحدة، والحصول على تأييد الجمهور الاسرائيلي. ويهدف بيغن، حسب هذا الرأي، الى اجبار الادارة الأميركية على «كشف اوراقها والوصول الى تفاهم جديد مع اسرائيل حول شكل حل مشاكل الشرق الأوسط» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢٥). اي ان بيغن يخشى من «تنكر» الولايات المتحدة لالتزاماتها السابقة المنصوص عليها في اتفاقيات كامب ديفيد، ومحاولة الضغط على اسرائيل للانسحاب الى حدود ١٩٦٧، والموافقة على منح حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ كما ان الخطوات التي اقدم بيغن عليها (بما فيها الاستعدادات العسكرية التظاهرية على الحدود الشمالية) استهدفت إظهار موقف مساوم لتحسين قدرة اسرائيل في الصراع مع الادارة الأميركية، ولدفعها للتمسك من جديد بالمبادىء السابقة لحل مشاكل الشرق الأوسط.

وبرزت في الأوساط الاسرائيلية، وجهتا نظر في فهم دلالات «العقوبات» الأميركية ضد اسرائيل. ترى وجهة النظر الأولى، ان العقوبات الأميركية، ابتداء من تأجيل العمل بمذكرة التفاهم، مرورا بالمساعدة الأمنية وانتهاء بالصناعة العسكرية، موجهة اساسا ضد شارون. والسبب في ذلك يعود الى ان الأميركيين ينظرون الى شارون «كجوزة يصعب كسرها»، ويتهمونه بأنه ينتظر الفرصة للقيام بهجوم شامل على مواقع الفدائيين في الشمال. وبسبب ذلك، «وجهت كل الاجراءات الأميركية ضد جهاز الأمن». وهي تحمل إشارات تحذير، بأن واشنطن «لن تؤيد خطوات عسكرية اسرائيلية لا في التوقيت؛ ولا في التورط مع السوريين والسوفيات» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢١).

وتذهب وجهة النظر الثانية، في تحليل العقوبات الأميركية، الى ابعد من ذلك بكثير، اذ انها تربطها ببدء ضغوطات اميركية ضد اسرائيل لن تنتهي إلّا بفرض حل يقضي بانسحاب اسرائيل الشامل او شبه الشامل، مع اقامة دولة فلسطينية مستقلة أو مرتبطة مع الأردن، وحل لمشكلة القدس «يمنع التقسيم المادي للمدينة.. لكن مع تقييد السيطرة الاسرائيلية عليها» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨١/١٢/٢٢). ويتوقع اصحاب هذا الاتجاه ان تزداد وتيرة هذه الضغوطات، كلما زادت حدة الحلول السياسية المطروحة لأزمة المنطقة. وكان اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي من اصحاب هذا الرأي؛ ومع انه اعتبر الأزمة الأميركية ــ الاسرائيلية «عارضة»، إلّا انه اكد ان «الخلل» الذي اصاب هذه العلاقات هو «بداية فترة الصراع على تحديد حدود البلاد، لأن اسرائيل وصلت، في اتفاقيات كامب ديفيد، الى اقصى حدود التنازل؛ وهي لا تستطيع الوصول الى اي حل وسط إضافي، وسوف تنفذ التزاماتها كما تفهمها هي» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٢٣، ٣٠ و ١٩٨١/١٢/٣١، ص ٥ و ٦).